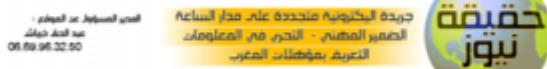


موسى الاطلسى.. . بعد عام "القملة" وعام "بويهـ" ووفـ" وعام "البون" .. المغاربة في مواجهة عام "بنكيران"



يتذكر المغاربة سنوات مرت عليهم كالجحيم وبقيت راسخة في التاريخ إلى درجة أن أهل البوادي يؤرخون من خلالها لحياتهم وميلادهم ووفاة ذويهم، من قبيل عام "القملة" وعام "بويهـ" وعام "البون"، وبعد سنوات سيتحدثون عن عام "بنكيران"، عام تم فيه عصر الناس عصرا حتى أصبح القوت مثل السيف الذي يطارد المواطن في يقظته ومنامه وأحلامه.

والفرق بين تلك الأعوام وعام بنكيران، هو أن الأولى تسببت فيها الكوارث والأوبئة والطبيعة، حيث يؤرخ عام "البون" للجفاف الضارب، الذي أتى على الأخضر واليابس حتى لم يعد يجد المغربي ما يأكله، ولا اعتراض لدى المغربي، ذو العقيدة الأشعرية، على قضاء الله وقدره، لكن عام "بنكيران" هو بما كسبت أيدي الناخبين، الذين وثقوا في خطاب هؤلاء الملتحين، الذين وعدوهم بالجنة فوق الأرض فعا ثوا في الأرض فسادا وأذاقوهم سوط العذاب.

والكارثة العظمى أن عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام للعدالة والتنمية، يصور عام الجوع الذي فرضه على المغاربة، وكأنه إنجازات عظمى، فالإجهاز على صندوق المقاومة يعتبر إصلاحا، وهو الصندوق، الذي رفضت كل الحكومات المساس به بما في ذلك حكومة الراحل المعطي بوعلبي، التي جاءت لتطبيق برنامج التقويم الهيكلي، لأنه صندوق يمول قوت الفقراء.

ومن أبشع إبداعات بنكيران وأثرياء الدين هو إلغاء الدعم العمومي للمواد الأساسية، وإخضاع الأسعار للمقارنة، دون أن تتوفر الأرضية

اللازمة لذلك، مما أشعل النار في الأسعار، بدءاً بالمحروقات، حيث جاء بنكيران، بوجه أحمر، واستولى على بلاطو ثلاث تليفزيونات ليبرر زيادة درهمين في أثمانة المحروقات، لكن عن طريق حساب "الخشيبات".

لكن هذه الزيادة لما دخلت في الدورة الاقتصادية ألهبت أسعار باقي المواد الغذائية وغير الغذائية لارتباطها بارتفاع أسعار النقل، فاختفت الكثير من المواد من الأسواق وأخرى انتقلت من الأساسية للكماليات نظراً لغلائها، ولأول مرة في تاريخ المغرب اختفى المثل المغربي القائل "ما تسواش بصلة" حيث وصل ثمن البصل إلى 20 درهم فأكثر.

كوارث عظمى تسبب فيها بنكيران وما سي اجتماعية ستبقى في ذمته إلى يوم الدين، فهو الذي عمد إلى إجراءات ضريبية خطيرة تسببت في إغلاق مقاولات صغرى ومتوسطة، ونتج عن ذلك فقدان العديد من مناصب الشغل بما يعني تشريد الكثير من الأسر، التي تعد بالآلاف.

لم تعد الأسواق المغربية أسواقاً عادية، فالداخل إليها يظن أنه في بلد الحد الأدنى للأجر فيه لا يقل عن تسعة آلاف درهم، فلم يبق منتوج محلي أو مستورد إلا والتهبت أثمانته إلى درجة لم تعد العائلات قادرة على توفير الحاجيات، أما الكماليات فهي من ترف العيش.

لقد جاء بنكيران وإخوانه من حركة دعوية كانت تضم مجموعة من الدراويش، و مباشرة بعد دخولهم غمار السياسة أصبحوا من الأثرياء ولهذا فهم ينتقمون من ماضيهم البئيس عن طريق قهر الشعب المغربي،

**فضيحة: "شوف تيفي" تكشف أكاذيب
البيجيد يبين وتنشر رخصة محطة
البنزين التي منحها الوزير**

اعماره المرشح الاتحاد الدستوري حرفي للترشح باسم البيجيدي والمفاجأة: حرفي له سوابق قضائية

شوف تيفي

لعلها فضيحة بجلال.. أو ربما هي ألم الفضائح السياسية التي تورط حزب العدالة والتنمية في قضية "لا أخلاقية"، تتعلق أساسا بما يمكن وصفه بـ"ابتزاز مرشح حزب آخر" للترشح باسمه في انتخابات 7 أكتوبر المقبلة.

الفضيحة هنا، موثقة بأدلة قطعية، حصلت عليها "شوف تيفي" حصريا، وتكشف إلى أي حد استعمل "البيجيدي" نفوذه من أجل ترشيح منافس لحزب الاتحاد الدستوري (عبد الرحمن حرفي) كوكيل لائحة حزب العدالة والتنمية بإقليم سيدي قاسم. وهي العملية التي أقام الاتحاد الدستوري الدنيا ولم يقعدها، بعدما تبين له "أن الأمر يتعلق بصفقة ذات طابع لا أخلاقي مؤكدا، قادها رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية بتواطؤ مع وزيره في الطاقة والمعادن من أجل مقايضة منح رخصة لاستغلال ذات طابع تجاري، كانت عائلة السيد الحرفي قد تقدمت من قبل بطلب بشأنها لم يحظ بالموافقة، مقابل قبول السيد عبد الرحمن حرفي الترشح ضمن لواائح حزب العدالة والتنمية". ويتعلق الأمر وفق ما حصلت عليه "شوف تيفي" بطلب استغلال رخصة بإحداث محطة بنزين بجماعة توغليت بإقليم سيدي قاسم تقدمت به عائلة الحرفي لوزارة اعمارة.

ولأن التهمة ثقيلة جدا، لم ينتظر عبد الرحمن حرفي وكيل لائحة البيجيدي في سيدي قاسم طويلا، مستغربا مما وصفها بـ"الاتهامات المجانية" التي ضمنها بيان الاتحاد الدستوري، قبل أن ينفي أن تكون هناك صفقة ذات طابع لا أخلاقي تواطأ فيها بنكيران وزيره اعمارة، من أجل مقايضة قبول ترشحه مقابل حصول عائلته على رخصة استغلال ذات طابع تجاري..



وبين اتهامات حزب الاتحاد الدستوري ونفي عبد الرحمن حRFI، تأتي الوثيقة التي حصلت عليها "شوف تيفي" لتكشف المستور.. لكن قبل بسط المعطيات المتوفرة لدينا، ينبغي الإشارة إلى أن طلب استغلال رخصة بإحداث محطة بنزين جوبه قبل أزيد من سنة بالرفض (مارس 2015)، رغم توسط حزب الاتحاد الدستوري بين عائلة حRFI وحزب العدالة والتنمية. لكن يقول مصدرنا، كان لتوسيط عبد العلي حامي الدين، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بين حRFI والبيجيدي مفعول السحر على هذه الرخصة. وحسب الوثيقة التي حصلت عليها "شوف تيفي"، يبدو أن وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة عبد القادر اعمارة، قد اهتم كثيرا بموضوع الرخصة التي تم رفضها سابقا، ليقرر في عز العطلة الصيفية (23 غشت الماضي)، منح الترخيص لفريد حRFI، ابن عبد الرحمن حRFI بإحداث محطة بنزين بجماعة توغليت بإقليم سيدي قاسم (انظر الوثيقة). وهذا يعني أن الوزير قد يكون افترضا قطع عطلته الصيفية من أجل منح الترخيص لعائلة حRFI.. أي في عز تداول الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في شأن أسماء المرشحين.

الأكثر من ذلك، تفيد المعطيات المتوفرة لدينا، أنه لم يمض على وقت منح الرخصة لعائلة حRFI في 23 غشت الماضي سوى أسبوع واحد، حتى تم افتتاح محطة البنزين بجماعة توغليت بسيدي قاسم في 1 شتنبر الجاري، رغم أنها لم تستجب للمعايير البيئية المتعارف عليها.. لكن الأدهى من كل ذلك، هو أنه في 2 شتنبر الجاري، أعلنت الأمانة العامة للبيجيدي بقيادة عبد الإله بن كيران عن لائحة جديدة بأسماء وكلاء المصباح برسم الدوائر المحلية للانتخابات التشريعية (اقتراح 7 أكتوبر 2016)، تضم اسم مناضل الاتحاد الدستوري عبد الرحمن حRFI كوكيل للائحة حزب العدالة والتنمية بإقليم سيدي قاسم. وهذا يؤكّد ما جاء في بيان حزب الاتحاد الدستوري، من كون "الامر يتعلق بصفقة ذات طابع لا أخلاقي مؤكد، قادها رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية بتواطؤ مع وزيره في الطاقة والمعادن من أجل مقايضة منح رخصة للاستغلال ذات طابع تجاري، كانت عائلة السيد الحRFI قد تقدمت من قبل بطلب بشأنها لم يحظ بالموافقة، مقابل قبول السيد عبد الرحمن حRFI الترشح ضمن لوائح حزب العدالة والتنمية".



محطة البنزين المثيرة للجدل التي قايم بها البيجيديون عبد الرحمن حRFI للترشح باسم العدالة والتنمية في سيدي قاسم

من جهة ثانية، وهذه فضيحة أخرى، قال عبد العالى حامى الدين القيادى في حزب العدالة والتنمية، ردا على بيان حزب الاتحاد الدستورى، إن عبد الرحمن حرفى كان سيترشح باسم البيجىدى فى الانتخابات التشريعية لسنة 2011، لكن كان لحزبه التزام مع مرشح آخر (سمير عبد المولى)، فاقترب حزب العدالة والتنمية على حرفى أن يكون وصيفا لهذا المرشح، غير أن حرفى لم يستطع ذلك، وقرر أن يترشح باسم حزب آخر.

ويبدو من خلال المعطيات التي حصلت عليها "شوف تيفي" أن قيادى البيجىدى حامى الدين قد اقترف كذبة كبيرة، في محاولة لشرعنة تغيير عبد الرحمن حرفى لللونه الحزبى قبل أزيد من شهر فقط على استحقاقات 7 أكتوبر. كيف ذلك؟

بداية قد يتتسائل البعض "علاح البيجىدى مرشح عبد الرحمن حرفى في انتخابات 2011؟"، الجواب ليس كما جاء على لسان حامى الدين، الذى ربط الأمر بموقع الوسيف لسمير عبد المولى في سيدى قاسم، وإنما لأن حرفى حسب قرار للمجلس الدستورى، كان وقتها "قادا لأهلية الترشح لانتخابات 2011".

ولرفع هذا اللبس على القيادى في البيجىدى عبد العالى حامى الدين، لا بد من التذكير التالي:

خلال أيام 19 و20 و21 سפטمبر 2007، تلقت الأمانة العامة للمجلس الدستورى بعض العرائض من قبل بعض المرشحين، يطلبون من خلالها إلغاء انتخاب مرشحين آخرين.. ضمن هؤلاء، "عبد المنعم المدنى" بصفته مرشحا، يطلب إلغاء انتخاب عبد الرحمن حرفى في انتخابات سپتمبر 2007، فكان أن تم إسقاط أهلية الترشح عنه" ونجاح طعنه في حق المنتخب حرفى. "إيوا علاش هاذ الطعن؟".

من خلال وثيقة صادرة عن الأمانة العامة للمجلس الدستورى، جاء في المأخذ "المتعلق بعدم أهلية عبد الرحمن حرفى للترشح "أن المطعون في انتخابه السيد عبد الرحمن حرفى لم يكن مؤهلا للترشح للانتخابات التشريعية المقرأة في 7 سپتمبر 2007 بسبب فقدانه لأهلية الترشح، بعد أن احتل فيه أحد الشروط المطلوبة ليكون ناخبا، بناء على مقتضيات الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون التنظيمى رقم 31-97 المتعلق بمجلس النواب، على إثر القرار الصادر بتاريخ 7 يونيو 2001 عن محكمة الاستئناف بطنجة في الملف الجنحي عدد 4685 - 16-95 الذي أدانه بستة أشهر حبسا موقوفة التنفيذ وغرامة 500 درهم من أجل جنح السرقة واستعمال محرر بنكي مزور والنصب والاحتيال، هذا القرار الذي أصبح نهائيا بعدما قضى المجلس الأعلى في 5 دجنبر 2001 في الملف الجنائي عدد 20360/2001 برفض طلب النقض المقدم من طرف المطعون في انتخابه المذكور، وطبقا لمقتضيات

الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون التنظيمي رقم 31-97 المشار إليه أعلاه، فإن مانع الأهلية لا يرفع عنه إلا بمرور عشر سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهايًا، وبما أن هذا الأجل لن ينقضي إلا في 5 ديسمبر 2011، فإن المانع يبقى قائماً، ويكون فوز المطعون في انتخابه المذكور باطلًا، ويتعين لذلك إعادة الانتخاب جزئياً بهذه الدائرة". انتهت الفقرة.



فقرة من قرار المجلس الدستوري

إذن كان يلزم مرور 10 سنوات، من تاريخ 5 ديسمبر 2001 إلى 5 ديسمبر 2011، حتى يرفع مانع الأهلية عن عبد الرحمن حRFI للترشح مرة أخرى.. ونحن نعلم أن الاستحقاقات السابقة مرت في تاريخ 25 نوفمبر 2011، أي أنها مرت والسي حRFI فقد لأهلية الترشح، وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية كان يعلم بأن عبد الرحمن حRFI غير مأهول للترشح. إذن كيف يقوم حامي الدين والتصريح بأن حزبه كان على أهبة ترشح حRFI في انتخابات 2011 لولا وجود التزام مع مرشح آخر؟ إنها كذبة كبيرة، يقتربها قيادي في البيجيدي يا حسرة، في محاولة للتخفيف من حدة بيان حزب الاتحاد الدستوري الذي اتهم حزب العدالة والتنمية بـ"سرقة مرشحه"، بناء على صفة "ذات طابع لا أخلاقي".

هنا يطرح السؤال: أليس ما قام به البيجيدي في هذه النازلة هو "التحكم" بعينه، ما دامت النازلة فيها استغلال صريح للنفوذ؟



باحث متخصص في الشأن الإسلامي: الملك نزع الشرعية عن داعش

كيفاش

قال الباحث المتخصص في الشأن الإسلامي، رشيد بن الزين، إن الملك محمد السادس، بوصفه أميراً للمؤمنين، نزع "الشرعية عن تنظيم الدولة الإسلامية بخصوص إعلان jihad"، في خطابه بمناسبة الذكرى 63

لثورة الملك والشعب.

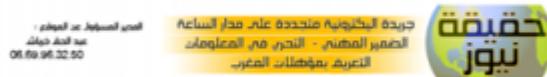
وأضاف بن الزين، في حديث نشره الموقع الفرنسي (أطلس أنفو)، أن الملك محمد السادس جدد التأكيد، على صلاحياته في ما يتعلق بفهم وتأويل كلمات مثل "الجهاد"، قائلا: "إننا كنا في حاجة لصوت يحظى بمصداقية لاغبار عليها، لكي يقول كلمات قوية، وينزع الشرعية عن تنظيم من خلال الاستناد إلى آيات قرآنية، والسنة النبوية".

وأشار رشيد بن الزين إلى أن الملك جدد التأكيد، في خطاب 20 غشت، على نموذج المغرب من خلال جانبين أولهما القدرة على الدفاع عن عقيدة سمحاء، منفتحة، وتعددية، وتدبير الشأن الديني بطريقة فعالة. وأكد أن الخطاب الملكي عزز موقع المغرب كنموذج، وهو ما ينسجم مع الدبلوماسية الدينية التي يتم نهجها منذ سنوات، والمدعوة إلى التوسيع أكثر، خاصة وأن المغرب أضحت كلمته مسموعة. وأشار إلى أن الخطاب الملكي اهتم أيضا بمسلمي أوروبا، مبرزا أن مغاربة فرنسا ثمنوا عاليًا مضمون هذا الخطاب.

بلاغ توضيحي من جهة درعة تافيلالت .. هكذا خطف الشوباني للسطو على 200 هكتار"

abdelhak kharbache

بلاغ توضيحي من جهة درعة تافيلالت



توصلت الجريدة ببلاغ توضيحي من رئيس جهة درعة تافيلالت الحبيب الشوباني، حول ما نشرته ، تحت عنوان " هكذا خطف الشوباني للسطو

على 200 هكتار" ، واعتبر البيان ان الخبر جزء لا يتجزأ " بادوات التحكم " لصناعة مناخ مشحون

و اوضح البلاغ ان الخبر يتضمن ثمانية كذبات كاملة الاركان تؤكد الطابع اللا مهني وغير النزيه في علاقته باحترام قداسة الخبر وحق المواطنين في الوصول الى المعلومة الصحيحة وذلك من خلال، تحويل "طلب كراء ارض" الى عملية "تخطيط للسلطة" ، مؤكدا انه سبق و ان كذب وفضح هذا الافتراء في البيانات السابقة.

و استغرب الشوباني في ذات البلاغ الى ربط مبادرة تأسيس مؤسسة درعة تافيلالت للخبراء والباحثين بهذا العبث، واصفا اياه بالكذب وافتراء ويثير الاشمئاز لدى كل من عاش هذا الحدث العلمي والديمقراطي الكبير وتتابع اطوار المؤتمر الذي حضره 1000 خبير وباحث، جاؤوا لخدمة الجهة والتعاون على تنميتها.

هذا و أكد البلاغ ان اتخاذ مؤسسة درعة تافيلالت للخبراء والباحثين فندقا مقرأ لها لا اساس له من الصحة ، بالإضافة الى ان الحديث عن اللجوء الى مسطرة الصفقات العمومية في خدمات الاطعام والاقامة التي تقدمها الفنادق كذب وافتراء ولا اساس له من الصحة ، مشيرا الى كون مثل هذه الخدمات يعتمد على الاتفاقيات معتبرا هذا السلوك القانوني هو المعتمد مع الفنادق في عدة مدن بالجهة.

وكذب البلاغ ايضا استضافة الدكتور اليшиوي على نفقة الجهة لأغراض الاستثمار ، موضحا ان حضوره جاء باعتباره خبيرا اصوله من تافيلالت من جهة والدته ، بالإضافة الى كونه مؤتمرا حيث قدم ورقة علمية في اليوم الاول وشارك في تأسيس مؤسسة الخبراء في اليوم الثاني.

واضاف البلاغ ان " تعويم مؤسسة درعة تافيلالت للخبراء والباحثين " في جدول اعمال دورة يوليوز ضمن 33 نقطة في جدول الاعمال، لا اساس له من الصحة، لان المجلس يضيف البلاغ صادق على 5 اتفاقيات شراكة مع 5 جمعيات حاملة لمشاريع جهوية همت الاشخاص في وضعية اعاقة ، ودعم التفوق الدراسي ، ودعم الصناعة الثقافية السنمائية، ودعم البحث العلمي ، ودعم رياضة الكرة المستطيلة.

مؤكدا ان قول تخصيص دعم 300 مليون للمؤسسة كذب وافتراء ، لان المجلس صوت على قاعدة عامة وملزمة للتعامل مع جميع الجمعيات تقضي تمويل برامج متعاقد بشأنها دون تحديد اي سقف مالي ، بعد دراستها في اللجن الدائمة المختصة ومصادقة مكتب المجلس وتقديم حامل المشروع لتقرير سنوي امام المجلس.

كما كذب دات البلاغ تجميد وزارة الداخلية للدعم المخصص ، موضحا ان الجهة لم تتوصل بعد ببرنامج اي جمعية من الجمعيات الـ 5 المعنية بالتعاقد مع الجهة ، وبالتالي حسب البلاغ لم يتم بعد اعمال المسطورة التي اقرها المجلس في دورة يوليوز 2016، مشيئا الى ان هذه المسطورة لا علاقة لها بوزارة الداخلية بل بوزارة المالية في شخص الخازن الجهوي المكلف بالرقابة على قانونية الالتزام والنفقات.

الدرك الملكي بشفشاون يستعين بمروجية القبض على متهمين إحتجزوا عقيدا في الجيش وحاولوا اغتصاب بناته

نشر موقع هالة انفو صورة لأشخاص من اقليم تازة " ولم يوضح " صورة تعبيرية

تنبيه هام : الصورة تعود لشخص من تازة ودركي من تازة والطائرة تدخلت اثناء تهابل الثلوج وهي اي صورة خارجة عن جوهر المادة " عبد الحق خرباش

واقحامها في ضرر

هالة انفو .

إستعانت القيادة الجهوية للدرك الملكي بتطوان، مساء يوم الثلاثاء المنصرم، بمروجية تابعة للقيادة العامة للدرك الملكي، من أجل ملاحقة و توقيف تسعة متهمين قاما بمحاولة إغتصاب ثلاثة فتيات ضواحي مدينة شفشاون.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن القيادة الجهوية للدرك الملكي بتطوان،

توصلت بإشعار من سرية الدرك بشفشاون، تؤكد تعرض عقيد في الجيش للإحتجاز والتعذيب من طرف تسعه أشخاص بوادي القنار التابع لجماعة أسيفان، دائرة بوأحمد إقليم شفشاون، مع محاولة إغتصاب بناهه الثلاث.

وأضاف المصدر، أنه فور تلقي الإرسالية و بعد إشعار القيادة العامة للدرك الملكي، جندت مصالح الدرك الملكي فرقاً أمنياً لتمشيط المنطقة، و التي كانت مدعومة بمروجية تابعة للدرك الملكي.

و أشار المصدر، أنه تم اعتقال المتهمين المفترضين التسعة، حيث تم إقتيادهم إلى مقر سرية الدرك الملكي بشفشاون، من أجل التحقيق معهم، في إنتظار إحالتهم على أنظار النيابة العامة المختصة.

وتعود فصول الحادث، عندما كان العقيد برفقة زوجته و بناهه الثلاث في جولة سياحية بمنطقة تسمى واد القنار جماعة أسفان، إقليم شفشاون، لتعترضهم عصابة مكونة من تسعه أشخاص، حيث تم إحتجاز و تكبيل العقيد و زوجته، وليعمدوا إلى إختطاف البنات الثلاث قصد إغتصابهن.

توقيف 42 ألف و 806 أشخاص ..المديرية العامة للأمن الوطني

hakikanews.net

تمكنت مصالح المديرية العامة للأمن الوطني، على امتداد شهر يوليوز من السنة الجارية، من توقيف 42 ألف و 806 أشخاص للاشتباه في تورطهم في ارتكاب أفعال ذات طبيعة جنائية، وذلك في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة بمختلف صورها وأشكالها .

وأوضح بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني، الأربعاء، أن هذه الحصيلة تشمل ما مجموعه 29 ألف و 765 شخصاً في حالة تلبس بارتكاب مختلف الجنح والجنایات، من بينهم 2974 شخصاً من أجل ارتكاب أفعال إجرامية ماسة بالسلامة الجسدية للأشخاص، فيما بلغ عدد الموقوفين

على خلفية جرائم تمس بالممتلكات 2328 شخصا على الصعيد الوطني. كما تضمنت هذه الحصيلة، حسب البلاغ، توقيف 13 ألف و41 شخصا يشكلون موضوع مذكرات بحث صادرة عن السلطات القضائية المختصة، من بينهم 3118 شخصا من أجل ارتكاب جرائم ذات طبيعة اقتصادية ومالية، وكذا 2054 شخصا من أجل جرائم تتعلق بالعنف، مشيرا إلى أن عدد الموقوفين على خلفية التورط في جرائم ماسة بالممتلكات بلغ 1980 شخصا.

وأوضح المصدر ذاته أنه باستقراء هذه المعطيات، فقد تمكنت مصالح الأمن من توقيف ما مجموعه 2645 شخصا لتورطهم في جريمة تتميز بتأثيرها المباشر على الإحساس العام بالأمن، من قبيل جرائم السرقات المشددة والضرب والجرح باستعمال السلاح الأبيض، أي بزيادة بلغت 23,43 بالمائة مقارنة مع عدد الموقوفين خلال الفترة نفسها من سنة 2015، علما أنه تم في نفس الإطار توقيف 2700 شخصا من أجل حيازة السلاح الأبيض من دون سند شرعي.

وأبرزت المديرية أن هذه التدخلات الأمنية ستتواءل بفعالية بهدف مكافحة كل مظاهر الجنوح والانحراف، وذلك من خلال الجمع بين المقاربتين الوقائية وال مجرية في توطيد الشعور بالأمن لدى المواطنين.

تازة: عامل إقليم في زيارة خاطفة لا يتسرّعون لهذا السبب

أحداث تازة:

علمت "جريدة أحداث تازة" من مصادر بالجماعة الترابية آيت اسغروشن، أن السيد عامل إقليم تازة عبد العالى المصمطي حل بالمنطقة رفقة موظفين بعمالة تازة وذلك أمس الأربعاء 03 غشت 2016.

وجاءت زيارة السيد العامل بعد احتجاجات لساكنة دوار تازورت على

مشكل الماء والكهرباء ، وبحسب نفس المصادر فقد وعد السيد العامل الساكنة بایجاد الحلول في الايام المقبلة.

حلول السيد العامل بالمنطقة ، أكد بالملموس على تبعه لمشاكل الاقليم واستجابته السريعة ، واضعا حدا لا يركوب سياسي وإعلامي على معاناة المواطنين .

hakikanews.net

مضامين الصحف: استقلاليون يخططون للإطاحة بشباط قبل الانتخابات

مستهل الجرائد الوطنية الصادرة في عددها ليوم غد الخميس 04 غشت 2016، من جريدة "الصباح" التي أوردت أن استقلاليين يخططون للإطاحة بحميد شباط الأمين العام لحزب "الميزان" قبل الاستحقاقات الانتخابية المزمع تنظيمها في السابع من شهر أكتوبر المقبل.

وأضافت الجريدة بناء على مصادر إستقلالية أن أصواتا غاضبة عبرت عن تندیدها بسبب صمت القيادة بعد التحول الجذري في الموقف السياسي والهروب من المعارضة إلى الأغلبية، محملين إياها مسؤولية اندحار متوقع لحزب علال الفاسي في الانتخابات المقبلة، مع التذكير بأن الظرفية تستلزم عقد مؤتمر استثنائي، وذلك في تلميح صريح إلى إمكانية الإطاحة بشباط.

وذكرت "الصباح" أن دائرة الغضب الاستقلالي اتسعت لتشمل فريق الحزب بمجلس النواب، على اعتبار أن هناك أعضاء لا يتترددون في التصريح بأن حصيلة الحزب في الانتخابات المقبلة ستكون كارثية.

وعلاقة دائما باستحقاقات السابع من أكتوبر، أبرزت اليومية الورقية ذاتها، أن محمد حصاد، وزير الداخلية، سيوزع في غضون الأسبوع المقبل، 2 مليار سنتيم على الأحزاب السياسية التي ستعلن مشاركتها في التشريعيات المقبلة، دفعة أولى تتساوى فيها الأحزاب قاطبة، ما

يعني 75 مليون سنتيم لكل حزب.

ومن بين المواضيع التي شكلت اهتمام "أخباراليوم"، ذلك الرقم الضخم من المغاربة الذين يعيشون بلا كهرباء، حيث ذكرت الجريدة أن أزيد من مليون و300 ألف مغربي ما زالوا محروميين من الربط بشبكة التيار الكهربائي.

وأضافت ذات الجريدة أن تقريرا أعدته لجنة بمجلس النواب كشف أن الشريحة المحرومة من التيار الكهربائي، والتي قدرها التقرير بقراية مليون و300 ألف، تتوزع بين فئات ثلاثة، الاولى هي فئة البيوت التي تم ربطها بالشبكة لكنها بقيت بدون اشتراك، وفئة البيوت المبرمجة حاليا ثم فئة ثالثة وهي غير المبرمجة نهائيا.

إلى "المساء" التي أوردت في عدد الخميس، أن الأجهزة الأمنية المغربية، رفعت درجة التأهب، خاصة مع الحدود مع الجزائر، خشية تسلل مقاتلين من "داعش" في ليبيا، بعد تحذير تقرير دولي من أن قوة الضربات الأمريكية ستدفع مقاتلي التنظيم إلى التسلل خارج ليبيا، بعد أن سبق للضربات الجوية في كل من العراق وسوريا إن أجبرت عناصر التنظيم على الهروب إلى فرع التنظيم في ليبيا.

**حزب العدالة والتنمية يصدر
بلاغا تاريخيا : استهداف الحياة
الخاصة للشخصيات العمومية
مخالفة شرعية**



أصدرت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، بلاغاً سيظل محفوراً في ذاكرة المغاربة المتبعين للمشهد السياسي.

البلاغ أدان « ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي من مس واستهداف للحياة الشخصية لشخصيات عمومية ومحاولات حثيثة لإقصام الحزب في تسريبات لا صلة له بها من قريب أو من بعيد وتوظيفها سياسياً ضده ». .

واعتبر البلاغ، استهداف الحياة الخاصة للشخصيات العمومية ولعموم الناس مخالفة شرعية وقانونية وأخلاقية، وأكدت الأمانة العامة لحزب المصباح، أن مواقف الحزب وتصوراته تعبّر عنها بلاغاته وأمينه العام، وما عداهما، فهو لا يلزم إلا أصحابه ولا يتحمل الحزب أي مسؤولية عنها، ودعت الأمانة العامة جميع مسؤولي الحزب وأعضاءه، إلى تجنب التعليق على بعض البلاغات الصادرة عن جهات حزبية أو رسمية، وتكفي بالموافق الرسمية للحزب.

وإليكم النص الكامل للبلاغ الذي سبقته صحة كبيرة على موقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها الفايسبوك:

انعقد بحمد الله وتوفيقه لقاء للأمانة العامة مساء يوم الثلاثاء 28 شوال 1437 هـ الموافق 02 غشت 2016 باعتبارها هيئة التزكية، حيث واصلت مدارسة التقارير المرفوعة لها من هيئات الترشيح. وفي مستهل اللقاء تم استعراض وتدارس بعض التطورات التي عرفتها الساحة الإعلامية وخاصة ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي من مس واستهداف للحياة الشخصية لشخصيات عمومية ومحاولات حثيثة لإقصام الحزب في تسريبات لا صلة له بها من قريب أو من بعيد وتوظيفها سياسياً ضده .

وبهذه المناسبة فإن الأمانة العامة توكل ما يلي:

- تعتبر استهداف الحياة الخاصة للشخصيات العمومية ولعموم الناس مخالفة شرعية وقانونية وأخلاقية؛
 - توكل الأمانة العامة أن مواقف الحزب وتصوراته تعبّر عنها بلاغاته وأمينه العام وما عدّاهما فهو لا يلزم إلا أصحابه ولا يتحمل الحزب أي مسؤولية عنها.
 - تدعى الأمانة العامة جميع مسؤولي الحزب وأعضاءه إلى تجنب التعليق على بعض البلاغات الصادرة عن جهات حزبية أو رسمية، وتكتفي بالمواقف الرسمية للحزب.
-

تعليمات ملكية صارمة لبنكيران ستسلب النوم من أعين الوزراء

hakikanews.net

كشفت مصادر أن رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران قد تلقى تعليمات من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس في موضوع تقاعد الوزراء والمتعلقة بإعادة النظر في الموضوع في أسرع وقت ممكن.

وأضافت نفس المصادر أن الإصلاح المرتقب سيكون عميقاً ومعقولاً، هدفه محاربة الريع في تعويضات ومعاشات الوزراء، وجعلها في حدود معقولة.

يذكر أن المادة 30 من القانون التنظيمي، المتعلق بتنظيم وتسخير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، على أنه "يستفيد أعضاء الحكومة عند انتهاء مهامهم من معاش يصرف لهم وفق الشروط، وحسب الكيفيات المحددة بقانون"، إلا أن حكومة بنكيران لم تعلن بعد الخطوط العريضة لهذا القانون المنتظر، ولم يتم التفاعل مع الموضوع، إلا بعد الحملة الواسعة، التي قادها رواد موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" ضد معاشات الوزراء والبرلمانيين والتي لقيت تصاينا شعبياً واسعاً داخل مختلف الأوساط السياسية والنقابية والمدنية.